

The Relationship between Non-Performing Loans and the Performance of Commercial Banks Listed on Bahrain Stock Exchange: Empirical Study

Wafa Ahmed AlRowaiei, Mohammad Salem Oudat* and Basel J. A. Ali₂

College of Administrative Sciences, Applied Science University, East Al-Ekir, Kingdom of Bahrain.

Received: 29 Jan. 2021, Revised: 26 Mar. 2021; Accepted: 30 April. 2021

Published online: 1 Jun. 2021.

Abstract: The present paper aims to examine the relationship between non-performing loans and the performance of commercial banks listed on the Bahrain Stock Exchange. To achieve the objectives of the study, non-performing loans, market value, operating costs, capital adequacy, and cash reserve represented the independent variables and the return on equity was used to measure the dependent variable (financial performance). A set of diagnostic tests were performed to ensure the appropriateness of the data for the regression analysis used. In addition, the Breusch- Pagan Test was used to measure the homogeneity of the contrast, the Wölderj-Godfrey test was used to measure the self-correlation of the remaining residues (Autocorrelations) and the Tests for normality were used to ensure the normal distribution of residues. The Pooled OLS data collection method was chosen. The analyzed financial data were extracted from the annual financial reports of the 7 sampled commercial banks from 2014 to 2018. The results showed a statistically significant relationship between non-performing loans and the financial performance of commercial banks, in particular. Furthermore, there was a negative relationship between non-performing loans and financial performance, whether it is return on equity or return on assets. Moreover, for operational costs, capital adequacy and cash reserves had a positive relationship with financial performance for both models. Meanwhile, only market value had a negative relationship with return on equity, but it had a positive relationship with return on assets. The study recommends that commercial banks management should evaluate clients and grant loans based on their credit efficiency as well as review the granting loans procedures. Furthermore, the administration of commercial banks should continuously attempt to improve the operational efficiency by maximizing the production of inputs ratio to obtain the greatest outputs.

Keyword: Non-performing loans, financial performance, return on equity, Bahrain.

العلاقة بين القروض المتعثرة وأداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين: دراسة اختبارية

وفاء أحمد الرويعي، محمد سالم عودات، باسل جمال عبد الرحمن علي

كلية العلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين

المخلص: هدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين القروض المتعثرة وأداء البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين. لتحقيق أهداف هذا البحث تم اختيار المتغيرات المستقلة التالية (القروض المتعثرة، إجمالي القيمة السوقية، التكاليف التشغيلية، كفاية رأس المال والاحتياط النقدي)، وتم اختيار العائد على حقوق الملكية لقياس المتغير التابع (الأداء المالي)، وقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من ملاءمة البيانات لتحليل الإنحدار المستخدم بالإضافة إلى استخدام اختبار بروش-باجان (Breusch-Pagan Test) لقياس تجانس التباين واختبار وولدرج-غودفري لفحص الترابط الذاتي لبواقي التحليل (Autocorrelations) واختبار (Tests For Normality) للتأكد من التوزيع الطبيعي لبواقي التحليل وتم اختيار أسلوب البيانات التجميعية (OLS Pooled)، بينما تم استخلاص البيانات المالية التي تم تحليلها من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة للفترة 2014-2018. وقد أظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية، على وجه الخصوص هناك علاقة سلبية بين القروض المتعثرة والأداء المالي. أما فيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية وكفاية رأس المال والاحتياطيات النقدية فقد كان لها علاقة إيجابية مع الأداء المالي. وفي الوقت نفسه، فقد كانت القيمة السوقية الإجمالية فقط لها علاقة سلبية مع العائد على حقوق الملكية. خرج البحث بتوصيات مختلفة للإدارة وصناع القرار في البنوك التجارية، وكان من أهمها أن تقوم إدارة البنوك التجارية بتقييم العملاء ومنحهم قروضاً تعتمد على كفاءتهم الائتمانية، كما يجب مراجعة إجراءات منح القروض للحد من زيادة حجم القروض المتعثرة. كما توصي الدراسة أيضاً بإدارة البنوك التجارية بالعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل مستمر وذلك من خلال تحسين نسبة الإنتاج إلى المدخلات إلى أقصى حد ممكن وذلك للحصول على أفضل المخرجات.

الكلمات المفتاحية: القروض المتعثرة، الأداء المالي، العائد على حقوق الملكية، البحرين.

1 المقدمة

أصبحت المؤسسات المالية والمصرفية من أهم سمات العالم المتطور بعد أن كان المجتمع يتعامل بالمقايضة لتلبية الحاجات والرغبات وتحقيق المنافع المتعددة في ظل الموارد الطبيعية المحدودة، ولصعوبة المقايضة فقد تطور التعامل بالنقود المعدنية ثم بدأ التعامل بالائتمان بعد أن نشأت المؤسسات المالية المتعددة التي واكبت عملية النمو الاقتصادي المتسارع بعد الثورة الصناعية والتجارية والمعلوماتية ثم ازداد اهتمام دول العالم بالقطاع المصرفي والمالي. فقد نشأت المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي والمصرفي كداعم رئيسي لعمل القطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي المرتبط به وذلك لمساهمتها الفعالة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة على جميع الأصعدة وازدياد أهميتها من خلال قيادتها لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العبيدي والمشهداني، 2015:1).

أن للبنوك أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي حيث أنها تعد أحد الدعامات الرئيسية لاقتصاد الدولة ولها دور فعال في تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية (Ali, & Omar, 2016; Hasan, & Ali, 2019)، ويبرز دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية حيث تقوم بقبول الودائع من القطاعين الخاص والعام إلى جانب أنها تقوم بممارسة دورها الأساسي في تمويل العمليات الاستثمارية من خلال ما تقدمه من تسهيلات للاقتصاد القومي وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة (Oudat, & Ali (2020)، حيث تقوم البنوك العاملة في القطاع التجاري بدور أساسي في التقدم الاقتصادي للدولة حيث أنها تقوم بمد اقتصاد الدولة بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه وأي خلل في البنوك التجارية يحدث خللاً في الاقتصاد الوطني [Alsmadi and (2019)، (2013)، (سالم،)].

.Oudat,

إن للقطاع المصرفي تأثير على معظم القطاعات الاقتصادية والمالية في الدولة، ونجاحه وتقدمه يعتمد على عدة معايير أهمها نمو الربحية بشكل يتناسب مع نمو التطورات الاقتصادية والمالية التي تمر بها كل دولة والمحافظة على سيولة البنك وكفاية رأس المال بها وتعظيم القيمة السوقية للبنك وربحية أسهمه. فبالرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة وضمان استقرار النشاط الاقتصادي، إلا أنه قد يتعرض لمجموعة من المخاطر بسبب احتمال وقوع أحداث أو مؤثرات تكون متعلقة إما بالمقترض أو بالبنك المقرض نفسه أو أسباب متعلقة بتغيرات في البيئة الخارجية المحيطة، أو تكون ناجمة عن جملة من هذه الأسباب فينتج عنها تعثر الائتمان الممنوح وعدم قدرة العميل على سداد التزاماته للمصرف. تعتبر القروض المتعثرة أحد أهم القضايا التي تواجه اقتصادات الدول والحكومات، فتعرض البنوك لمشاكل في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي، حيث تؤثر نسب القروض المتعثرة العالية بشكل مباشر على أداء البنوك، وتقلص من قدرتها على الإقراض وممارسة دورها في عجلة التنمية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد ككل (Salameh, et al 2020 ;Ali and Oudat 2020).

تؤثر القروض المتعثرة بشكل سلبي في توزيع موارد المؤسسة المصرفية وخاصة البنوك والتي قد تؤدي إلى اتباع سياسة حذرة إن لم تكن متحفظة في منح التسييلات الجديدة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى حرمان مشاريع مجدية من فرص التمويل (لطفي، 2002). كما أن عدم تمتع إدارة البنك بالخبرة والكفاءة والأمانة وعدم القدرة على التخطيط بمختلف المستويات الإدارية يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي زيادة القروض المصرفية المتعثرة (الشمري، 2009).

بناء على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين للفترة ما بين (2014-2018)، وقد تم إختيار المتغيرات المستقلة التالية (القروض المتعثرة، إجمالي القيمة السوقية، التكاليف التشغيلية، كفاية رأس المال والاحتياط النقدي)، بينما تم إختيار العائد على حقوق الملكية (ROE) لقياس المتغير التابع (الأداء المالي).

1 الاطار العام للبحث

2.1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث في مدى مساهمتها في الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني في البنوك المدرجة بالقطاع التجاري في مملكة البحرين كونها ظاهرة مصرفية خطيرة تتمثل في إرتفاع حجم الديون المتعثرة وآثاره السلبية على أرباح البنوك واقتصاد البحرين وعن الآثار المترتبة عن التسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للمصارف البحرينية التجارية المدرجة في بورصة البحرين.

وتظهر أهمية هذا البحث من خلال توصل الدراسات التطبيقية في الدول النامية والمتقدمة إلى دراسات تحتوي على نتائج إيجابية فيما يتعلق بالعلاقة بين التسهيلات الائتمانية المتعثرة والعوامل محل الدراسة (إبراهيم، 2018) في حين احتوت دراسات سابقة أخرى على علاقة سلبية بين القروض المتعثرة والعوامل محل الدراسة (بني عطا، 2014). ومن جانب آخر تظهر أهمية هذا البحث لقله الدراسات في إختبار العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية خاصة للبنوك العاملة في مملكة البحرين (السيد، 2014) والتي قد تستفيد منها الجهات ذات العلاقة كأصحاب المصالح (الحكومة والمساهمين).

2.2 مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة بأن لزيادة منح القروض للعملاء بشكل تراكمي خلال السنوات الأخيرة والتي ارتفعت بنسبة 7.4% ليصل إلى 8.7 بليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 7.1 بليون دينار في نهاية عام 2014 دور كبير في زيادة نسبة الديون المتعثرة للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين (التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي، 2018) حيث بلغت 5.7% من مجمل القروض الممنوحة في نهاية عام 2017 مقارنة بعام 2014 فقد كانت 3.8% (تقرير الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي، 2018)

(Hasan *et al.*, 2021)، فتج عنها آثار سلبية أدت إلى عرقلة أعمال البنوك والحد من قدرتها على مواكبة التطورات في الصناعة العالمية والمصرفية. وأشار (Aldulaimi, Kharabsheh, & Alazzawi, (2020) إلى ضرورة الاستثمار في راس المال لذلك تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه المصارف في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث إن تعرض البنوك لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي بأكمله لأن الآثار الناتجة لا تؤثر على البنوك المتعثرة وحدها إنما على جميع وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي ككل، لذلك أصبحت هذه الظاهرة جديرة بالمراجعة والبحث والتحليل والتقييم والبحث عن أساليب جديدة لمراجعة التسهيلات الممنوحة للعملاء.

2.3 أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى اختبار العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي في قطاع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، وبشكل أكثر تفصيلاً فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- اختبار العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي.

2- اختبار العلاقة بين إجمالي القيمة السوقية والأداء المالي.

3- اختبار العلاقة بين التكاليف التشغيلية والأداء المالي.

4- اختبار العلاقة بين كفاية رأس المال والأداء المالي.

5- اختبار العلاقة بين الاحتياط النقدي والأداء المالي.

2.4 فرضيات البحث

لغرض تحقيق الأهداف السابقة، سيتم اختبار الفرضيات العدمية التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والأداء المالي.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القيمة السوقية والأداء المالي.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكاليف التشغيلية والأداء المالي.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياط النقدي والأداء المالي.

2.5 منهجية البحث

تتكون منهجية البحث من جانبين رئيسيين وهما:

أولاً: الجانب النظري: وقد اشتمل هذا الجانب على الدراسات السابقة والأدبيات المتعلقة بالقروض المتعثرة، القيمة السوقية، التكاليف التشغيلية، كفاية رأس المال، الإحتياط النقدي، وعلاقتها بالأداء المالي، والتقارير السنوية يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك العاملة في مملكة البحرين، أما عينة الدراسة فقد تكونت من جميع البنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين للفترة (2014-2018) والبالغ عددها 7 بنوك وفقاً لموقع بورصة البحرين.

1. متغيرات البحث

في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة فقد تم الاعتماد على المتغيرات التالية لتنفيذ البحث:

أولاً: المتغير التابع:

تم اختيار الأداء المالي كمتغير تابع والذي سيتم قياسه من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) فتدل هذه النسبة على مقدرة البنك في تحقيق أرباح نتيجة لاستثمار أموال المساهمين عن طريق مختلف الأنشطة الاستثمارية، وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الربح

بعد الضرائب على إجمالي حقوق المساهمين (Kumar, *et al.* 2018; Oudat *et al.*, 2020).

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فقد تم اختيار المتغيرات التالية بناءً على الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في البحث الحالي مثل دراسة (Kiaritha, *et al.* 2014; Almumani, 2018; Pavone, 2019; Ali and Oudat 2020).

- القروض المتعثرة: تشير هذه النسبة إلى القروض التي يتعثر العملاء عن تسديدها للبنك حال استحقاقها، وتُقاس بقسمة التسهيلات المتعثرة على إجمالي المحفظة الائتمانية من التسهيلات المباشرة كما في (Kumar, *et al.* 2018).
- إجمالي القيمة السوقية: تقاس هذه القيمة من خلال ضرب الأسهم المتداولة في قيمة السهم الواحد، وهي تعبر عن القيمة الكلية لجميع أسهم البنك (البراجنة، 2009)، (Abdeldayem and Aldulaimi, 2019).
- التكاليف التشغيلية: هي التكاليف المرتبطة بتشغيل الأعمال اليومية الأساسية، ويتم قياسها من خلال جمع التكاليف الإدارية ومصاريف الإهلاك وصافي احتياطي انخفاض قيمة القروض والدفوعات المقدمة للعملاء و صافي احتياطي انخفاض قيمة الاستثمارات ومصاريف أخرى (Rose and Hudgins, 2013; Abdeldayem and Aldulaimi, 2020a).
- كفاية رأس المال: وتدل هذه النسبة على مدى قدرة رأس مال البنك على تحمل المخاطر المحتملة والتي من الممكن ان يتعرض لها في المستقبل، وتقاس من خلال قسمة إجمالي أموال المساهمين على إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (kingu, 2018).
- الاحتياط النقدي: وهي نسبة محددة إما نقداً أو كودائع البنوك يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بإيداعها لديه للتمكن من السيطرة على الأموال المتداولة ومواجهة الأزمات، وتحتسب عن طريق الحد الأدنى لكسر إجمالي ودائع العملاء (Gabriel, *et al.* 2019).

ثانياً: الجانب التطبيقي:

لاختبار فرضيات البحث سيتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المناسب لبيانات البحث لفحص النموذج التالي:

$$FP_{it} = \alpha_0 + \beta_1 LBD_{it} + \beta_2 LCA_{it} + \beta_3 CR_{it} + \beta_4 LMC_{it} + \beta_5 LOC_{it} + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

حيث:

α_0	معاملات الانحدار
FP_{it}	الأداء المالي i في السنة t .
LBD_{it}	القروض المتعثرة i في السنة t .
LMC_{it}	إجمالي القيمة السوقية i في السنة t .
LOC_{it}	التكاليف التشغيلية i في السنة t .
LCA_{it}	كفاية رأس المال في السنة t .
CR_{it}	الاحتياط النقدي i في السنة t .

ولغرض اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه سيتم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية-المقطعية وهو ما يعرف بـ (Panel Data)، حيث يشمل هذا النوع من البيانات كلاً من البيانات المقطعية والتي تعرف بـ (Cross-Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية والتي تعرف بـ (Time-Series Data) حيث يأخذ بعين الاعتبار العوامل الفردية والزمنية التي لا يمكن ملاحظة آثارها على المتغير التابع. وسيتم جمع واستخراج البيانات من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية البحرينية والبالغ عددها 7 بنوك للفترة الزمنية الممتدة بين 2014 إلى 2018.

ولقد استخدم في هذا البحث مجموعة من الأساليب الإحصائية لفحص الفرضيات واختبارها وذلك من أجل تحديد نموذج الاختبار المناسب من بين الأساليب المختلفة والتي تحتوي على أسلوب البيانات التجميعية Pooled OLS وأسلوب الأثر العشوائي Random Effect Model وأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect Model. كما تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من ملائمة البيانات لتحليل الانحدار المستخدم وبالتالي دقة نتائج التحليل، وقد شمل ذلك استخدام اختبار معامل بيرسون للإرتباط للتأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد الشديد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) وللتأكد من خلو البيانات من مشكلة عدم تجانس تباين معامل الخطأ أو بواقى تحليل الانحدار (Heteroskedasticity) تم استخدام اختبار بروش-باجان (Breusch-Pagan Test)، كما تم استخدام Tests For Normality للتأكد من التوزيع الطبيعي لبواقى التحليل، وتم استخدام اختبار وولدرج-غودفري لفحص الترابط الذاتي لبواقى التحليل (Autocorrelations) (Oudat et al., 2021). هذا عدا عن استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتوزيع التكراري.

3 الدراسات السابقة

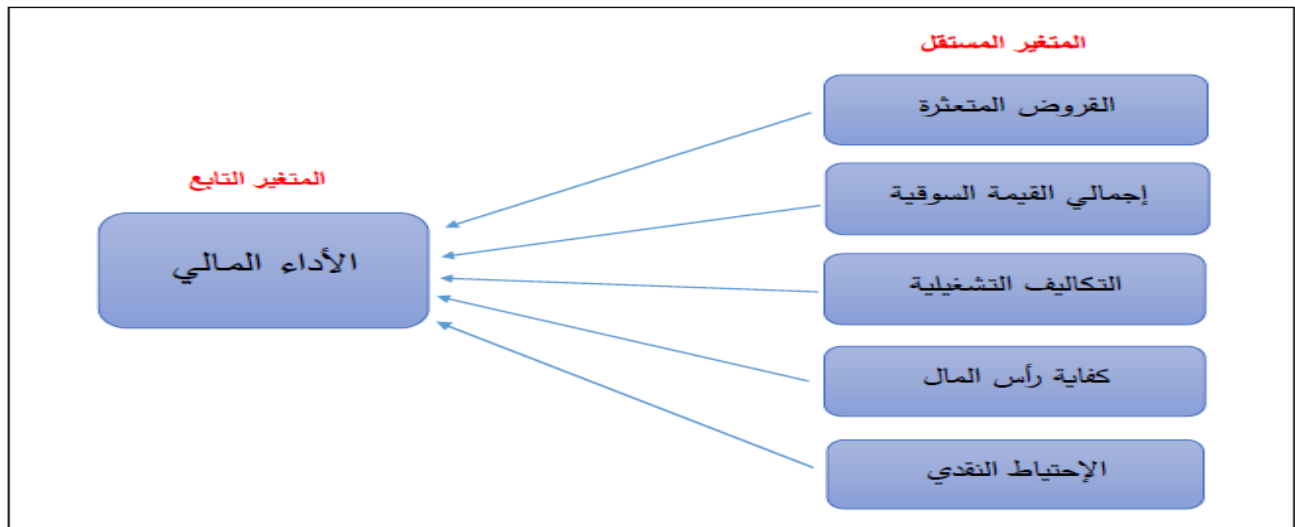
هدفت العديد من الدراسات السابقة إلى اختبار العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي الذي تم قياسه سواء بالعائد على حقوق الملكية (ROE) أو العائد على الأصول (ROA) أو الاثنين معاً، وقد وجدت بعض هذه الدراسات تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي ومن بين هذه الدراسات نستعرض ما يلي:

فقد كان الهدف من دراسة السيد (2014) هو معرفة تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالي للمصارف وتأثرها بالضمانات الممنوحة وتأثير الضمانات على الأداء المالي للمصارف للفترة (2002-2012). اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لتغطية الجوانب النظرية والمنهج التحليلي لاختبار فرضيات البحث، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة لعدد من النتائج من أهمها تدني نسب السيولة في السنوات الخمس الأولى بمتوسط (1.45) بسبب ارتفاع تعثر التمويل وارتفاعها في السنوات الخمس الأخيرة بمتوسط (2.68) للانخفاض في التمويل المتعثر، انخفاض حجم التمويل المتعثر أدى إلى زيادة نسب الربحية في عام 2007 كان اصغر تمويل متعثر (12,091,445) وكانت اعلى نسب للربحية نسبة العائد على الموجودات (0,352)، اعتماد البنك على تعدد مصادر الضمانات خلال الخمس سنوات الأخيرة ساهم في تقليل نسبة تعثر التمويل. كما هدفت دراسة بني عطا (2014) إلى التعرف على اثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي الأردني للفترة (2000-2013) عن طريق المؤشرات المالية لمتغيرات الدراسة من سوق عمان المالي للسنوات نفسها باستخدام معاملات الارتباط والانحدار البسيط والمتعدد، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر للقروض المتعثرة على العائد على الأصول وصافي الربح، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي توصلت إلى وجود اثر للقروض المتعثرة على الأداء المالي إلا انه كان لدراسة بني عطا (2014) رأي آخر ونتيجة مختلفة حيث استنتجت عدم وجود اثر للقروض المتعثرة على الأداء المالي والذي يتمثل في العائد على حقوق الملكية (ROE). إضافة إلى ذلك قامت دراسة بن مداني (2017) بالكشف عن واقع تعثر التسهيلات الائتمانية في قطاع البنوك الجزائرية التجارية وكذلك تسليط الضوء على عدد من المؤشرات التي تستخدم لتقييم أداء البنوك التجارية ودراسة أثر تعثر التسهيلات الائتمانية على أداء البنوك التجارية في الجزائر. وتوصلت الدراسة من خلال تحليل استثمارات استبيان باستخدام برنامج SPSS إلى أن قيام البنك بتخصيص نسبة من أرباحها لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها يؤدي إلى تخفيض أرباحها. أما دراسة عوينات (2017) فقد توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم القروض المتعثرة على السيولة النقدية في كل من بنك البركة وبنك الخليج الجزائر، أما بنك الخارجي الجزائري لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم القروض المتعثرة على السيولة النقدية كذلك وجود اثر ذو دلالة إحصائية لحجم القروض المتعثرة على الربحية في كل من بنك البركة والبنك الخارجي الجزائري، أما بنك الخليج الجزائر

فإنه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لحجم القروض المتعثرة على الربحية ولكن ليس في الفترة المدروسة بالإضافة إلى انه قد توصلت النتائج لوجود اثر ذو دلالة إحصائية لحجم القروض المصرفية المتعثرة على كفاية رأس المال في كل من بنك البركة والبنك الجزائري الخارجي وبنك الخليج الجزائر، وذلك من خلال تحليل قوائم البنوك المالية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والاستعانة بنظام Eviews 9. وكان الغرض من هذه الدراسة هو اختبار أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية على السبيلة والربحية وكفاية رأس المال وعددها (3) بنوك وهي (بنك البركة، بنك الجزائر الخارجي، بنك الخليج الجزائر) للفترة الزمنية (2010-2015). وباستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Model ونوعين من تقنيات التقدير وهما نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، تم إجراء اختبار Hausman لمعرفة أي من النموذجين يمكن تطبيقه وأيضا تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد في دراسة لطفي (2017) للبحث في المحددات المؤثرة على تعثر القروض في القطاع المصرفي للفترة (2007-2015) لعدد من الدول العربية ومن جهة أخرى قامت الدراسة بتوضيح العلاقة المفترضة بين مخاطر الائتمان والأداء البنكي، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة قد هدفت إلى إثبات فرض العلاقة المباشرة و ردود فعل القطاع المصرفي على الاقتصادي الحقيقي وتقييم حجم ومدة تأثير هذه التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي لبيان العلاقة بين نسب القروض المصرفية المتعثرة وربحية البنوك. وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن عوامل الاقتصاد الكلي تلعب دورا في التأثير على نسب القروض المتعثرة حيث تم توضيح فرض الارتباط السالب بين نسب القروض المتعثرة ونسب الربحية وكذلك إلى أن متغير التحكم (كفاية رأس المال) هام في شرح التغيرات في نسب الربحية. وأيضا أشارت النتائج إلى أن الزيادة في القروض المتعثرة لها أثر سلبي على معدل البطالة ونسبة الائتمان المحلي. وتوصلت دراسة مسعودي (2018) إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الأصول، وذلك باستعمال العديد من الأدوات المتمثلة في أدوات التحليل المالي من خلال استخدام الوثائق المقدمة من البنوك محل الدراسة باستخدام برنامج. فقد كان الغرض من هذه الدراسة معرفة أثر القروض المتعثرة على أرباح البنوك التجارية محل الدراسة (بنك الخليج الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الوطني الجزائري) لما لها من تأثير على الربحية ومختلف عناصرها المتمثلة في مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

ومن جهة أخرى، فقد كان للعديد من الدراسات الأجنبية نتائج مقارنة لما تم التوصل له في الدراسات العربية السابقة وهي وجود أثر للقروض المتعثرة على الأداء المالي، كدراسة (Awo and Akotey, 2012) فقد كان الهدف من دراستهما هو الكشف عن حالة الأداء المالي لبنك نارا الريفي في منطقة الشرق الأعلى من غانا للفترة (2000-2010). وتم استخدام البيانات البنكية السنوية لأغراض التحليل وكان الانحدار المتعدد الأداة الإحصائية الرئيسية المستخدمة في تحليل البيانات التي تم جمعها، وتوصلت النتائج إلى أن السيولة والحجم كانا إيجابيين وارتبطا بشكل كبير بأداء البنك على الرغم من أن تأثير محفظة قروضها إيجابي، إلا أن تأثيرها على الأداء ضئيل من الناحية الإحصائية، بالإضافة إلى ذلك كانت القروض المتعثرة سلبية أيضا وذات صلة كبيرة بأداء البنك. العلاقة غير المهمة بين إجمالي القروض والربحية غير عادية لأنها تتحرف عن العلاقة النظرية العادية بين محفظة الائتمان والأداء المالي للبنوك. وتوصلت دراسة (Makri, et al., 2014) إلى وجود ارتباطات قوية بين القروض المتعثرة ومختلف عوامل الاقتصاد الكلي (الدين العام، والبطالة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي) والخاصة بالبنوك (نسبة كفاية رأس المال، ومعدل القروض غير العاملة في العام السابق والعائد على حقوق الملكية)، وذلك باستخراج البيانات من قواعد بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي واليوروستات لجميع البلدان السبعة عشر في منطقة أوروبا. حيث كان الهدف منها هو استخراج العوامل المؤثرة على معدل القروض غير العاملة (NPL) للأنظمة المصرفية في منطقة أوروبا للفترة 2000-2008 قبل بداية الركود مباشرة. أما دراسة Ebba (2016) فقد قامت بالبحث لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين الأداء المالي (المتغير التابع) والقروض غير العاملة (المتغير المستقل) للبنوك التجارية في إثيوبيا

وكذلك لاختبار وجود علاقة بين كفاية رأس المال وجودة الأصول والإدارة الكفاءة والسيولة (المتغير المستقل) مع مقاييس الربحية (المتغير التابع)، وذلك نظرًا لأن اثنين من البنوك يعملان لمدة تقل عن خمس سنوات والثلاثة الآخرون ليسوا بنوكًا تجارية فقد أجريت الدراسة على الأداء المالي لأربعة عشر مصرفًا تجاريًا تم فحصها باستخدام بيانات اللوحات من عام 2011 إلى عام 2015. وعن كريق استعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد لثلاثة مقاييس الربحية: ROE ، ROA ، NPM تم تحليل البيانات وتطبيق نموذج انحدار التأثير الثابت لاستكشاف تأثير وعلاقة NPLR وكفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والسيولة مع الربحية للبنك. تظهر النتيجة العملية أن القروض غير العاملة لها علاقة سلبية أما كفاية رأس المال وكفاءة الإدارة والسيولة لها علاقة إيجابية طفيفة ، في حين أن جودة الأصول تظهر علاقة إيجابية قوية مع تدابير الربحية المذكورة. بناءً على النتائج ، وتوصلت الدراسة إلى أن مبلغ القروض المتعثرة انخفض بشكل ملحوظ عن العام من عام 2011 إلى عام 2015 ، في حين زاد أداء البنوك في نفس الفترة وهذا أظهر أن الأداء المالي والقروض غير العاملة لها علاقة سلبية. في حين أشارت دراسة KAVATA (2016) إلى وجود أثر سلبي لنسبة القروض غير العاملة على العائد على الأصول ، مما يؤكد أن القروض المتعثرة تؤثر سلبًا على ربحية البنوك التجارية في كينيا، وذلك باعتبار الربحية التي تم قياسها من خلال العائد على الموجودات كمتغير تابع واستخدام القروض غير العاملة المقاسة بنسبة القروض المتعثرة كمتغير مستقل الكفاءة التشغيلية والسيولة وكفاية رأس المال كمتغيرات ضابطة، وتم الاختبار عن طريق استخدام البيانات الثانوية لجميع البنوك التجارية المسجلة في كينيا (CBK 2016) على مدار السنوات العشر الأخيرة (2006-2016). حيث كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة آثار القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية في كينيا. كما تطرقت دراسة Ozurumba (2016) إلى اختبار تأثير القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض والقروض والسلفيات على أداء البنوك التجارية المختارة في نيجيريا والتي تقاس بعائد الأصول والعائد على حقوق الملكية وقد غطت الفترة من عام 2000 إلى عام 2013 مع التركيز بشكل خاص على بنك Access ، والبنك المتحد لأفريقيا، Union Bank of Nigeria Plc. وقامت الدراسة باستخدام بيانات ثانوية تم التوصل لها من تقارير البنك السنوية وحسابات البنوك المختارة للفترة قيد الدراسة، وتم استخدام تحليل النسب لتحليل البيانات. وكانت نتائج الدراسة تُظهر أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لهما علاقة عكسية مع القروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض على التوالي في حين أنها مرتبطة بشكل إيجابي بالقروض والسلفيات. ويوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة المتمثلة في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.



شكل رقم (1) نموذج البحث

4 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

4.1 نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات لابد من وصف بيانات متغيرات البحث وتوضيح معالمها الرئيسية وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة، والجدول رقم (1) و (2) يوضحان نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (الأداء المالي) والمتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، إجمالي القيمة السوقية، التكاليف التشغيلية، كفاية رأس المال، الاحتياط النقدي).

جدول (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة.

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتغير
0.94689	7.0962	8.81	4.79	القروض المتعثرة
0.44920	5.5081	6.31	4.70	إجمالي القيمة السوقية
0.41750	4.9263	5.87	4.38	التكاليف التشغيلية
6.47505	19.7840	36.30	12.11	كفاية رأس المال
0.59936	4.6628	5.69	3.00	الاحتياط النقدي

بالرجوع إلى الجدول رقم (1) الذي يبين نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة الحالية، يتضح أن الحد الأدنى للقروض المتعثرة بلغ (4.79) والحد الأعلى قد بلغ (8.81)، أما الوسط الحسابي فقد بلغ (7.0962) في حين أن الانحراف المعياري بلغ (0.94689)، ويعود ذلك إلى أن 80% من القروض المتعثرة على الأفراد تجاه البنوك هي شيكات مرتجعة ناجمة عن تعثر العميل عن الدفع، حيث خلص مشاركون في ندوة نظمتها جمعية مصارف البحرين إلى أن التنافسية بين البنوك في قطاع التجزئة تمنعها من التشدد أكثر في منح القروض عبر طلب ضمانات عينية من المقترضين وذلك خلافاً لما هو عليه الحال في مجال قروض الشركات (بدر وحسن، 2016:15).

كما يُلاحظ أن الحد الأدنى لإجمالي القيمة السوقية قد بلغ (4.70) والحد الأعلى (6.31) مما يعتبر انهما متقاربان جداً ويرجع ذلك إلى أن جميع البنوك التجارية محل الدراسة طبقت عليها متطلبات الإدراج نفسها قبل أن تُدرج في بورصة البحرين من حيث رأس مال الشركة، عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة، قيمة سهم الشركة في السوق والعديد من الشروط، وقد بلغ الوسط الحسابي لإجمالي القيمة السوقية (5.5081) والانحراف المعياري له بلغ (0.44920).

كما بلغ الانحراف المعياري للتكاليف التشغيلية (0.41750) وذلك يشر إلى وجود تذبذب منخفض في نسبة التكاليف التشغيلية بين البنوك ويمكن تفسير ذلك بأن جميع البنوك محل الدراسة كانت ضمن قطاع معين ألا وهو قطاع البنوك التجارية مما يعني أنها ذات طابع موحد من حيث الخدمات والمعاملات التي تقدمها ونوع التكاليف التي تتحملها كبنوك تجارية، وبلغ الوسط الحسابي للتكاليف التشغيلية (4.9263)، في حين بلغت أدنى قيمة لها (4.38) وأعلى قيمة (5.87).

أما بالنسبة لكفاية رأس المال فقد بلغ الحد الأدنى له (12.11) والحد الأعلى (36.30)، مما يعكس تبني مملكة البحرين لاتفاقية بازل 3 والتي فرضت معايير صارمة على كفاية رأس المال وذلك عن طريق احتفاظ البنوك بقدر من رأس المال الأساسي والذي يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها إلى جانب تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية، وهذا يعني أن على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف (التقرير السنوي لمصرف البحرين

المركزي، 2013)، في حين بلغ الوسط الحسابي لكفاية رأس المال (19.7840) أما الانحراف المعياري بلغ (6.47505). أما فيما يخص الاحتياط النقدي فقد بلغ الوسط الحسابي له (4.6628) والانحراف المعياري (0.59936)، ويعود ذلك إلى السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك البحرين المركزي بإيداع احتياطي نقدي إلزامي على جميع مصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين وذلك بفرض نسبة إلزامية من خلال اقتطاع 5% نهاية كل شهر على جميع ودائع العملاء، في حين بلغت أدنى قيمة للاحتياط النقدي (3.00) أما أعلى قيمة فقد بلغت (5.69).

جدول (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث التابعة.

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العائد على حقوق الملكية	-0.24	0.18	0.0708	0.09967

أما الجدول رقم (2) يبين نتائج تحليل الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (الأداء المالي) المتمثل بالعائد على حقوق الملكية لهذه الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (0.0708)، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن البنوك التجارية لم تعد تعتمد فقط على استلام الودائع من العملاء وإعادة إقراضها بل أصبحت تستخدم أصولها لتوليد الأرباح حيث يشير العائد على الأصول إلى الأرباح التي يتم توليدها من الأصول أو رأس المال المستثمر وذلك من خلال إقامة المشاريع التي تخدم اقتصاد مملكة البحرين كالمشاريع السكنية والمساهمة في تمويل المشاريع الصناعية، فهي بذلك تعمل على تحويل أصولها الراكدة إلى أصول مدرة للدخل.

4.2 نتائج فحص نموذج البحث

لاختبار فرضيات البحث وفحصها كان لابد من تحديد الأسلوب الإحصائي المناسب، وفي سبيل ذلك تم اختيار أسلوب البيانات التجميعية Pooled OLS ويرجع ذلك إلى أن من خلاله تم التوصل إلى العديد من العلاقات ذات الدلالة الإحصائية بين المتغير التابع (الأداء المالي) والمتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، كفاية رأس المال، الاحتياط النقدي، إجمالي القيمة السوقية، التكاليف التشغيلية)، بينما كانت العلاقات ذات الدلالة الإحصائية قليلة جداً أو شبه معدومة في أسلوب الأثر العشوائي Random Effect Model وأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect Model. تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من ملائمة البيانات لتحليل الانحدار المستخدم وبالتالي دقة نتائج التحليل، فقد أجري اختبار (Multicollinearity) وهو نوع من التداخلات التي تحدث بين المتغيرات في النموذج الإحصائي وغالباً ما تتسبب بفشل النموذج وعدم قدرته على شرح العلاقة بين عدد من المتغيرات " رغم وجود العلاقة أساساً "، والمقصود بكلمة " تداخل " هو أن يكون متغيرين أو أكثر من المتغيرات التي تركز عليها النظرية (الفرضية) مرتبطة ببعضها البعض بقوة وتكون العلاقة خطيرة على أي نموذج إذا فاق معامل الارتباط (10)، وقد بلغ معامل الارتباط في المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة 3.66 الأمر الذي يعني خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد الشديد، كما تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والجدول رقم (3) يبين أن معاملات الارتباط كانت أقل من 0.80 حيث تراوحت بين -0.082 و0.788 مما يؤكد على خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد (Gujarati, 2003).

ومن جهة أخرى تم استخدام اختبار بروش-باجان (Breusch-Pagan Test) لقياس تجانس التباين (Heteroskedasticity) حيث تعتبر مجموعة المتغيرات العشوائية غير متجانسة التباين إذا كان هناك مجموعة فرعية واحدة على الأقل من أفراد المجتمع تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الفرعية الأخرى وهذا الاختلاف في تجانس التباين يمكن أن يحدد كميًا باستخدام اختبار التباين. إن احتمالية وجود عدم تجانس التباين يهتم به اهتماماً كبيراً لأن عدم تحقق تجانس التباين يمكن أن يؤدي إلى انتهاك دلالة الاختبارات الإحصائية. وقد بلغت نسبة تجانس التباين في نموذج هذه الدراسة 18.82% أي ما يفوق 5% وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة

تجانس التباين (Gujarati, 2003). كما تم استخدام اختبار وولدرج-غودفري لفحص الترابط الذاتي لبواقي التحليل (Autocorrelations) والارتباط التلقائي هو تمثيل رياضي لدرجة التشابه بين سلسلة زمنية معينة ونسخة متأخرة من نفسها على فترات زمنية متتالية، هو نفس حساب الارتباط بين سلسلتين زمنيتين مختلفتين باستثناء الارتباط التلقائي يستخدم نفس السلاسل الزمنية مرتين مرة واحدة في شكلها الأصلي ومرة واحدة متأخرة فترة زمنية واحدة أو أكثر. وقد بلغت نسبة الارتباط الذاتي (التلقائي) في هذه الدراسة 9% وهو ما يزيد عن 5% ويدل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط التلقائي (Gujarati, 2003). وأخيراً تم استخدام (Tests Normality) للتأكد من التوزيع الطبيعي لبواقي التحليل، فقد كشفت نتائج الاختبار أن النسبة في هذه الدراسة بلغت 10.12% أي بنسبة تزيد عن 5% وهذا يدل على عدم وجود مشكلة في بواقي التحليل من حيث التوزيع الطبيعي (Gujarati, 2003).

جدول (3): مصفوفة ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة

المتغير	العائد على حقوق الملكية	القروض المتعثرة	إجمالي القيمة السوقية	التكاليف التشغيلية	كفاية رأس المال	الإحتياط النقدي
العائد على حقوق الملكية	1					
القروض المتعثرة	0.788**	1				
إجمالي القيمة السوقية	0.486**	0.233**	1			
التكاليف التشغيلية	-0.228	-0.699**	0.148	1		
كفاية رأس المال	0.418**	0.560**	0.268	-0.597**	1	
الإحتياط النقدي	-0.082	0.400**	0.213	0.685	-0.774**	1

4.3. اختبار فرضيات البحث

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى أن قيمة معامل الانحدار المعدل ($Adj R^2$) تبلغ حوالي 35.7% تقريباً وذلك ما تفسره المتغيرات المستقلة وهي مجتمعه من التباين في نسبة الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) بين البنوك عينة الدراسة.

جدول (4): نتائج تحليل انحدار بيريز - وينستن بأسلوب التعديل الرصين للخطأ المعياري في البيانات الطولية المترابطة (نموذج العائد على حقوق الملكية).

المتغيرات المستقلة	معامل بيتا	الدلالة الإحصائية
القروض المتعثرة	-0.048	**0.000
إجمالي القيمة السوقية	-0.010	0.332
التكاليف التشغيلية	0.044	**0.006
كفاية رأس المال	0.093	*0.018
الإحتياط النقدي	3.160	*0.015
الحد الثابت	-1.372	**0.000

—	0.878	معامل التحديد (R^2)
—	0.357	معامل التحديد المعدل ($Adj R^2$)
—	35	عدد المشاهدات

* ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

** ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1%.

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والأداء المالي.

تدل نتائج الانحدار المبينة في الجدول رقم (4.4) إلى وجود علاقة سلبية بين القروض المتعثرة والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) وتبلغ (-0.048) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث تبلغ (0.000) وعلى ذلك يمكن رفض الفرضية العدمية الأولى، وقد يعزى ذلك إلى أن الأداء المالي لأي بنك تجاري يتم قياسه من حيث الربحية حيث أن تعثر القروض المصرفية يؤدي إلى تقليل معدل دوران الأموال للبنك وبالتالي انخفاض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره بسبب زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، هذا بالإضافة إلى فقدان العملاء ثقتهم بالبنك ورغبتهم في استرداد ودائعهم، وقد جاءت هذه الدراسة متوافقة مع دراسة (بن مداني، 2017) ودراسة (عوينات، 2017) حيث وجدا تأثير ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والعائد على حقوق الملكية بينما لم تتوافق النتائج مع دراسة (بني عطا، 2014).

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القيمة السوقية والأداء المالي.

يتضح من الجدول رقم (4.4) وجود علاقة سلبية بين إجمالي القيمة السوقية والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) وتبلغ (-0.010) كما أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% حيث بلغت (0.332) وبناءً عليه يمكن أن نقبل الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على "عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي القيمة السوقية والأداء المالي"، وذلك ما تم تفسيره في دراسات السابقة هو أن الخسائر الكبيرة لا تؤدي دائماً إلى انخفاض سعر السهم تماماً كالأرباح العالية لا تعني بالضرورة ارتفاع سعر السهم، فسعر السهم لا يتم تفسيره فقط بالأرباح الحالية إنما من خلال الأرباح المستقبلية كذلك، وقد كانت نتائج هذه الدراسة متفقة مع ما جاء في نتائج دراسة (Koila, et al. 2018) ومختلفة مع دراسة (Almumani, 2018) ودراسة (Oudat and Ali 2020).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكاليف التشغيلية والأداء المالي.

ومن جهة أخرى يشير الجدول رقم (4.4) إلى وجود علاقة إيجابية بين التكاليف التشغيلية والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) وتبلغ (0.044) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% حيث تبلغ (0.006)، الأمر الذي يعني انه يمكن رفض الفرضية العدمية الثالثة، ويرجع ذلك إلى أن التكاليف التشغيلية هي التكاليف التي تشمل على أجور الموظفين والمكافآت والحوافز وغيرها، فعندما ترتفع هذه التكاليف فإن ذلك بدوره سيحدث تأثير إيجابي في نفوس الموظفين وبالتالي سينعكس على جودة عملهم في البنك، لذلك يمكن استخلاص أنه أي تغيير إيجابي في إدارة تكاليف التشغيل يؤدي إلى تحسين الأداء المالي. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاء في دراسة (Kiaritha, et al. 2014).

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والأداء المالي.

أما فيما يتعلق بكفاية رأس المال فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) والتي بلغت (0.093) وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% فقد بلغت (0.018) وبذلك يمكن رفض الفرضية العدمية الرابعة، ويرجع ذلك إلى اتفاقية بازل 3 التي تبنتها مملكة البحرين والتي تفرض معايير صارمة على كفاية رأس المال بغية التأكد من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها إذا ما تعرض الاقتصاد إلى هزة إلى جانب تعزيز إدارة المخاطر، وبموجب الاتفاقية ستحتفظ البنوك

بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 5,2% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار وتوافر نسب محددة من السيولة لمواجهة التزاماتها. وجاءت هذه الدراسة متفقة مع دراسة [Nestor, et al., (2017) ودراسة (Ebba, 2016)] والتي استنتجت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على الأداء المالي.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياط النقدي والأداء المالي.

أما بخصوص الفرضية العدمية الخامسة، فيشير الجدول رقم (4.4) إلى أن العلاقة بين الاحتياط النقدي والأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) هي علاقة إيجابية وبلغت (3.160) ويشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياط النقدي والأداء المالي عند مستوى 5% حيث بلغت (0.015) وبذلك يمكن رفض الفرض العدمي الخامس، ويرجع ذلك إلى أن الاحتياطات النقدية الكافية يمكن أن تساعد في تحقيق أرباح في الأوقات الاقتصادية السيئة وهذا بدوره يعزز ثقة المساهمين، وفي بعض الحالات قد يتم تخفيض الاحتياطات لاستخدامها في استرداد الأسهم لتجنب التخفيف في الملكية وبالتالي فإن الارتباط إيجابي وكبير مع العائد على حقوق المساهمين في البنك، وقد كانت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع ما تم التوصل إليه في دراسة (Oganda, et al., 2018) والتي استنتجت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياط النقدي والأداء المالي ولكن مختلفة مع نتائج دراسة (Udeh, 2015).

5 الاستنتاجات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تبين من خلال نتائج البحث التحليلية عدم وجود أثر لمتغير إجمالي القيمة السوقية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين، مما يؤكد على الدور المهم الذي يمارسه مصرف البحرين المركزي لتنظيم العمل المصرفي في البحرين من خلال تقديم أحدث الأنظمة المعتمدة على أفضل المعايير الدولية.
- توصلت نتائج البحث التحليلية إلى أن القروض المتعثرة لها تأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، ويظهر ذلك من خلال وجود نسبة مرتفعة من القروض المتعثرة لدى البنوك والتي تنعكس بدورها على أداءها المالي وذلك بسبب أن القروض المتعثرة هي أصول تحتاج إلى تحقيق عوائد للبنك وعندما لا يتم استرداد القروض الممنوحة مع الفائدة فهذا يعني أن هناك حاجة إلى مزيد من الموارد التي يجب الالتزام بها لتوفير مخصصات القروض غير العاملة واستخدام تكاليف إضافية في تمويل جهود الاسترداد.
- كما أظهرت نتائج البحث التحليلية إلى وجود تأثير لكل من التكاليف التشغيلية وكفاية رأس المال والاحتياط النقدي على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة البحرين ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية، فالتكاليف التشغيلية تتضمن النفقات التي تخص البحث والتطوير بما فيها تطوير أداء الموظفين من خلال الدورات التدريبية بالإضافة إلى تطوير الخدمات المقدمة من قبل البنك كخدمات المقدمة عبر الأنترنت حيث ينعكس هذا الإنفاق بشكل إيجابي على أداء البنك وربحيته، وفيما يخص كفاية رأس المال فقد قامت مملكة البحرين بتبني اتفاقية بازل 3 وتطبيقها بشكل صارم على البنوك التجارية حيث يتضح ذلك من خلال إلتزامها بنسبة كفاية رأس المال المقررة وهذا ما جعلها تتجاوز الأزمة المالية العالمية عام 2008، أما فيما يتعلق بالاحتياط النقدي تبين بأن السياسة النقدية المطبقة من قبل مصرف البحرين المركزي على البنوك التجارية البحرينية ذات فعالية عالية وتأثير إيجابي قوي على أداءها لاسيما من خلال فرضها الاحتياط الإلزامي على البنوك التجارية وذلك لحمايتها عند تعرضها لأي أزمات مستقبلية.

6الخاتمة والتوصيات

هدف البحث إلى اختبار العلاقة بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية في إحدى الدول النامية (مملكة البحرين) باستخدام

مجموعة من الأساليب الإحصائية لفحص الفرضيات واختبارها وذلك من أجل تحديد نموذج الاختبار المناسب من بين الأساليب المختلفة والتي تحتوي على أسلوب البيانات التجميعية Pooled OLS وأسلوب الأثر العشوائي Random Effect Model وأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect Model. كما تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من ملائمة البيانات لتحليل الانحدار المستخدم وبالتالي دقة نتائج التحليل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والأداء المالي للبنوك التجارية، على وجه الخصوص هناك علاقة سلبية بين القروض المتعثرة والأداء المالي. بينما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التكاليف التشغيلية وكفاية رأس المال والاحتياطات النقدية مع الأداء المالي. وفي الوقت نفسه، بينما علاقة سلبية بين القيمة السوقية والأداء المالي. بناء على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة إدارة البنوك التجارية بمراجعة إجراءات التقديم للقروض وإعادة النظر في آليات تقييم عملائهم ومنحهم القروض بما يتناسب مع كفاءتهم الائتمانية، وكذلك تطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة بالإضافة إلى سياسات حديثة تمكنهم من متابعة المتعثرين عن سداد القروض بشكل أكثر فعالية. كما توصي الدراسة أيضاً إدارة البنوك التجارية بالعمل على تحسين الكفاءة التشغيلية بشكل مستمر وذلك من خلال تحسين نسبة الإنتاج إلى المدخلات (اشخاص/وقت/جهد) إلى أقصى حد ممكن وذلك للحصول على أفضل المخرجات (إيرادات/عملاء/جهد/انتاج وابتكار). وأن تقوم الجهات المسؤولة بالعمل على حث إدارة البنوك التجارية على توزيع عوائدها نقداً على المستثمرين وذلك لتشجيعهم على الاستثمار في الأسهم وعدم تدوير العوائد لسنوات لاحقه أو توزيعها على شكل أسهم لزيادة رأس مال البنك، حيث أن توزيع العوائد نقداً له أثر إيجابي على القيمة السوقية للأسهم وبالتالي ينعكس هذا الأثر على أداء البنك وربحيته. كما على البنوك التجارية أن تعتني بالمحافظة على مستويات كفاية رأس المال وذلك عن طريق إدارة عملياتها من خلال التمويل المقترض الذي يكون له تأثير أكبر على الإيرادات، بالإضافة إلى المحافظة على مستويات الاحتياط النقدي لدى مصرف البحرين المركزي وذلك لتمويل الالتزامات المستحقة السداد قصيرة الأجل وعدم فقد ثقة العملاء عند التعرض لأي أزمة مستقبلية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- [1] العبيدي، المشهداني، (2015)، إدارة المؤسسات المالية المصرفية. (الطبعة الأولى)، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن.
- [2] سالم، مقشيش، (2013)، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود، شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- [3] لطفي، منير، (2002)، مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤولي الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، العدد 1، الجزء (29)، صفحات 88-97.
- [4] الشمري، صادق راشد، (2009)، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسماء، عمان، الأردن.
- [5] مصرف البحرين المركزي (2018)، التقرير السنوي، المنامة، مملكة البحرين.
- [6] مصرف البحرين المركزي (2018)، تقرير الاستقرار المالي، المنامة، مملكة البحرين.
- [7] إبراهيم، رشا، (2018)، أثر الديون المتعثرة على سيولة المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- [8] بني عطا، هيثم، محمود، (2014)، أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي الأردني للفترة (2000-2013)، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن..
- [9] السيد، هند، (2014)، دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- [10] بن مداني، صديقة، (2017)، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

- [11] عوينات، محمد، (2017)، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- [12] لظفي، سومية، (2017)، انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي للفترة (2007-2015)، صندوق النقد الدولي.
- [13] مسعودي، أمال، (2018)، أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة على عينة من البنوك التجارية (BNA, BEA, AGB) في الجزائر خلال الفترة 2010-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- [14] البراجنة، أمجد، (2009)، اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة الماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- [15] بدر، سعيد وحسن، أحمد، (2016)، الشيكات المرتجعة تمثل 80% من الديون المتعثرة لدى المصارف، جمعية مصارف البحرين، المنامة، البحرين.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- [1] Abdeldayem, M. M., & Al Dulaimi, S. H. (2019). Trends of Global Fintech Education Practices and the GCC Perspective. *International Journal of Advanced Science and Technology.*, **29**, 7150 – 7163, 2019.
- [2] Abdeldayem, M. M., & Aldulaimi, S. H. (2020). Trends and opportunities of artificial intelligence in human resource management: Aspirations for public sector in Bahrain. *International Journal of Scientific and Technology Research.*, **9(1)**, 3867-3871, 2020.
- [3] Aldulaimi, S., Kharabsheh, R., & Alazzawi, A. (2020, October). Investment in Human Capital to Promote Knowledge-Based Economy: Data Analysis in the GCC. In *2020 International Conference on Data Analytics for Business and Industry: Way Towards a Sustainable Economy (ICDABI)* (pp. 1-6). IEEE.
- [4] Ali, B. J., & Oudat, M. S. (2020). Financial Risk and the Financial Performance in listed Commercial and Investment Banks in Bahrain Bourse. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, **13(12)**, 160-180.
- [5] Ali, B. J., Hasan, H., & Oudat, M. S. (2021). Relationship Among Export, Import and Economic Growth: Using Co-Integration Analysis. *Psychology and Education Journal.*, **58(1)**, 5126-5134, 2021
- [6] Ali, B., & Omar, W. (2016). Relationship between E-Banking Service Quality and Customer Satisfaction in Commercial Banks in Jordan. *American Based Research Journal*, **12(5)**, 34-42.
- [7] Almumani, M. A. Y. (2018). An empirical study on effect of profitability ratios & market value ratios on market capitalization of commercial banks in Jordan. *International Journal of Business and Social Science.*, **9(4)**, 39-45, 2018.
- [8] Alsmadi, A. A., & Oudat, M. S. (2019). The effect of foreign direct investment on financial development: Empirical evidence from Bahrain. *Ekonomski pregled.*, **70(1)**, 22-40, 2019.
- [9] Amahalu, N., Okoye, E. I., Nweze, C., Chinyere, O., & Christian, O. (2017, July). Effect of capital adequacy on financial performance of quoted deposit money banks in Nigeria. In *Chapter 57 in the proceedings of the 2017. International Conference on African Entrepreneurship and Innovation for Sustainable Development (AEISD)*.
- [10] Awo, J. P., & Akotey, J. O. (2012). Financial Performance of Rural Banks in Ghana: A Case Study of Naara Rural Bank. *Journal of Economics and Business Administration.*, **2(3)**, 1-15, 2012.
- [11] Gabriel, O., Victor, I. E., & Innocent, I. O. (2019). Effect of Non-Performing Loans on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. *American International Journal of Business and Management Studies.*, **1(2)**, 1-9.
- [12] Gujarati, D. N. (2003). *Basic econometrics*. New York, NY: McGraw hill book Co. Fudenberg, D. and J. Tirole. *Game Theory*.
- [13] Hasan, H., Oudat, M. S., Alsmadi, A. A., Nurfahasdi, M., & Ali, B. J. (2021). Investigating The Causal Relationship Between Financial Development and Carbon Emission in The Emerging Country. *Journal of Governance and Regulation*, **10(2)**, 55-62, 2021.
- [14] Hasan, H., & Ali, B. J. (2019). Investigating the relationship between inflation, Trade Openness, GDP and financial development in developing country: using regression approach *IOSR Journal of Economics and Finance*, Volume 10, Issue 5 Ser.

- [15] Kavata, M. E. (2016). The effects of non-performing loans on profitability of commercial banks in Kenya, Master's thesis, School of Business, University of Nairobi.
- [16] Kiaritha, H., Gekara, M., & Mung'atu, J. (2014). Effect of operating costs on the financial performance of SACCOs in the banking sector in Kenya. *Prime Journal of Business administration and management.*, **4(2)**, 1359-1363, 2014.
- [17] Kingu, P. S., Macha, S., & Gwahula, R. (2018). Impact of non-performing loans on bank's profitability: Empirical evidence from commercial banks in Tanzania. *International Journal of Scientific Research and Management.*, **6(01)**, 2018.
- [18] Koila, k. Kiru, and K. K. Koima (2018), Relationship between Share Market Capitalization and Performance of Listed Firms at Nairobi Securities Exchange Limited, Kenya Relationship between Share Market, *Scholars Journal of Economics, Business and Management (SJEEM).*, **5**, 992-996, 2018.
- [19] Kumar, R. R., Stauvermann, P. J., Patel, A., & Prasad, S. S. (2018). Determinants of non-performing loans in banking sector in small developing island states. *Accounting Research Journal.*, **31(2)**, 192-213, 2018.
- [20] Makri, V., Tsagkanos, A., & Bellas, A. (2014). Determinants of non-performing loans: The case of Eurozone. *Panoeconomicus.*, **61(2)**, 193-206, 2014.
- [21] Muluwork, K. E. (2016). The Relationship between Non-Performing Loans and Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- [22] Oganda, A. J., Mogwambo, V. A., & Otieno, S. (2018). Effect of Cash Reserves on Performance of Commercial Banks in Kenya: A Comparative Study between National Bank and Equity Bank Kenya Limited. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences.*, **8(9)**, 685-704, 2018.
- [23] Oudat, M. S., & Ali, B. J. (2021). The Underlying Effect of Risk Management On Banks' Financial Performance: An Analytical Study On Commercial and Investment Banking in Bahrain. *Ilkogretim Online.*, **20(5)**, 404-414, 2021.
- [24] Oudat, M. S., & Ali, B. J. (2020). Effect of Bad Debt, Market Capitalization, Operation Cost Capital Adequacy, Cash Reserves on Financial Performance of Commercial Banks in Bahrain. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation.*, **24(1)**, 5979-5986, 2020.
- [25] Oudat, M. S., Ali, B. J., & Qeshta, M. H. (2021). Financial Performance and Audit Committee Characteristics: An Empirical Study On Bahrain Services Sector. *Journal Of Contemporary Issues In Business And Government.*, **27(2)**, 4279, 2021.
- [26] Ozurumba, B. A. (2016). Impact of non-performing loans on the performance of selected commercial banks in Nigeria. *Research journal of Finance and Accounting.*, **7(16)**, 95-109, 2016.
- [27] Pavone, P. (2019). Market capitalization and financial variables: Evidence from Italian listed companies. *International Journal of Academic Research Business and Social Sciences.*, **9(3)**, 1356-1371, 2019.
- [28] Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). *Bank Management & Financial Services* (9th Editio).
- [29] Salameh, A., AlSondos, I. A., Ali, B., & Alsahali, A. (2020). "From Citizens Overview: Which Antecedents' Can Assist to Increase Their Satisfaction Towards the Ubiquity of Mobile Commerce Applications?." *iJIM* 14.17
- [30] Udeh, S. N. (2015). Impact of monetary policy instruments on profitability of commercial banks in Nigeria: Zenith bank experience. *Research Journal of Finance and Accounting.*, **6(10)**, 2015.